

## سوريا

لسنوات طويلة، غابّت سوريا مصالِح غيرها الاقتصادية على مصالِحها، إما لاهداف وحسابات سياسية أو ولاء لمبادئ قومية. لكت حروس الحرب كانت قاسية، فكلمت كانت تخسر سوريا للاجلم اقتصاديا تحالفواضدا فكيف ستكون إدارة الملف الاقتصادي بعد الحرب؟ وما علاقته بالقرار السياسي؟

# الاقتصاد في «ركب» تحالفات الحرب: سنوات «التضحية» ولّت!

دهشء... زياد غصن

ما بعد الحرب ليس كما قيلها. هكذا يأمل السوريون أن تكون مقاربة دولتهم لجميع الملفات الداخلية والخارجية، وإن كانت المؤشرات المرحلة لا تشير إلى إمكانية حدوث ذلك «الإنقلاب» بالسرعة المرجوة شعبيا، بالنظر إلى وجود عوائق كثيرة، لكن ثمة ملفات رئيسية لا تقبل برأي الشارع أي جدل، من قبيل طريقة إدارة الشأن الداخلي، ومستقبل العلاقة مع الدول العربية والإقليمية التي أسهمت في تدمير البلاد، وأولوية المصالح الوطنية والاقتصادية التي طالما تراجعت سابقا لحساب بعض المبادئ والحسابات السياسية. وأوضح المثال على ذلك العلاقة مع تركيا قبل الحرب، فضلا عن «سطوة» الوجهات القومية على العلاقات الاقتصادية مع جميع الدول العربية. فكيف ستدير سوريا علاقاتها الاقتصادية الخارجية في مرحلة ما بعد الحرب؟ هل سيحدث ذلك بالتناغم مع المصالح والعلاقات السياسية، حتى لو ترتب على ذلك أحيانا بعض الخسائر الاقتصادية؟ أم أن إدارة تلك العلاقات ستحتل باستقلاليتها الكاملة لتكون مصلحة الدولة الاقتصادية هي العليا؟

**بلا حدود**

حتى هذه اللحظة، ليس هناك تحالف «الفتح»، أكد في حديث فيه «الإخبار» أن المفاوضات القائمة تجري في مناحات متشعبة، وما من طرف راض بالتنازل عن رايه». هذه الواجهة المتوقعة بين ائتلافي «البناء» و«الإصلاح» تظهر أن الطرفين أعدا الحدة لها، فاتحين الأبواب على اشتباك سياسي، يأمل عبد المهدي أن يظل بعيدا. أول مؤشرات ذلك الاشتباك ظهر أمس في الرسالة التي وتغشّر رسالة الصدر، ومن خلفه مقدي الصدر، إلى رئيس الحكومة،

### العراق

## «الفتح» مطمئن إلى توزيع الفياض: تحشيد برلماني يسبقه المواجهة

على رغم أن احتمال التفاهم بين الائتلاف «البناء» و«الإصلاح» لا يزال واردا إلا انه يبدو مستبعدا وعليه، تبدو الامور متجهة نحو مواجهة برلمانية، يكثف «البناء» عملية التحشيد من اجلها، مديا اطمئنانا كبيرا إلى انه نتيجتها ستكون تولي فالح الفياض وزارة الداخلية



في محيط مصر نصب عند افتتاحه منتصف تشرين الأول الماضي (أ ف ب)

الصادرات، وهذا يبدو طبيعيا في ظل العقوبات الاقتصادية الغربية التي فرضت على سوريا منذ عام 2011، وسعي البلاد لتأمين احتياجاتها من الدول الحليفة والصديقة، إذ إن حصص إيران من السلع الآسيوية المتجهة نحو

### شكّلت تركيا الوجهة الثانية للصادرات السورية، والسعودية الثالثة، أما إيران في المرتبة 23 وروسيا في المرتبة 32

الأسواق السورية وصلت في عام 2016 لنحو 10,7% مقابل نحو 1,9% هي نسبة ما استقبلته طهران من الصادرات السورية المتجهة نحو البلدان الآسيوية. ومع أن المستوردات من روسيا كانت الأعلى، حيث وصلت إلى أكثر من 156 مليار ليرة، إلا أن قيمة الصادرات السورية



بمعنى أن العلاقة السياسية المتميزة مع الحلفاء لن تكون بأي حال من الأحوال على حساب المصلحة الاقتصادية الوطنية، كما كان يجري سابقا، أو هكذا يفترض. وهذا ما يذهب إليه وزير الاتصالات السابق الدكتور عمر سالم الذي يؤكد أنه «يجب التوجه إلى الدول الحليفة على أساس المنفعة المتبادلة، وليس على حساب أحد». واعتبر في حديثه إلى «الأخبار» أن «القرار الأخير في اتجاه السياسة الاقتصادية سيكون قرارا سياسيا سياديا، إلا أن المقدمات لا بدّ من أن تؤثر في النتائج، ولعل أخطر المقدمات الخالصة هي أن السياسات الاقتصادية المتبعة، هي سياسات إطفاء حرائق وحلول آتية لا تحثوي على مطالبات الاستدامة».

وفي سياق الحديث عن المخاوف التي تطبيع المستقر، يذهب وزير الاتصالات السابق إلى أبعد من ذلك، فيرى أن عدم تطوير بيئة العمل الاقتصادي والاستثماري في سوريا من شأنه أن يجعل «اقتصادنا مفتعصا بالكامل من اقتصادات قد لا نريد التعامل معها أصلا، سواء كان استيرادا أو منافسة أو تهريبا».



في سياسة «مدارة بعض القوى السياسية سيؤكد - رافضا الكشف لاحقا، وهو أمر لا يمكن معالجة في المرحلة المقبلة». وبالنسبة إلى بقية الحقائق، فهي ستوزّع، وفقا لمعلومات «الأخبار» - على الشكل الآتي:
- فيصل الجربا، وزير للدفاع،
- صبا الطائي، وزيرة للتربية،
- قضي المنصب مجددا، بعدما تم تعطيله لدى إعلان مسعود بارزاني نية عدم الترشح مجددا، ونقل دارا نور الدين، وزيراً للعدل،
- هالة كوركيس (أقليات)، وزيرة للهجرة والمهجرين،
- علي خطّ مسوان، أعلن «الحزب الديموقراطي الكردستاني» ترشيح مسرور مسعود بارزاني، مستشار

# 10 أيام لحسم مصير «اللجنة الدستورية» واشنطن تلوح بالعودة إلى مسار جنيف

ضمن هذا التصور، التام شمل ممثلي دول «المجموعة الصغيرة» في واشنطن، بحضور الفريق الأميركي المعني بالمف السوري، وعلى رأسهم الممثل الخاص لوزارة الخارجية لشؤون سوريا جابمس جيفري؛ ودعى إلى اللقاء الذي سيستمر لمدة يومين للمرة الثانية، وفد من «هيئة التفاوض العليا» المعارضة يرأسه نصر الحريري. وعقب انتهاء اجتماعات اليوم الأول، خرج جيفري في جنيف، وحول مدى احتمال تعاون الحكومة السورية في هذه الحال، و«المجموعة المصغرة»، وأوضح أن بلاده كانت تنتظر من لقاء «أستانا» الأخير أن يخرج بتوافق حول تشكيلة «اللجنة الدستورية»، وهو ما لم يحدث على حد تعبيره، مضيفا إن البيان الختامي لم يلخّزم بالموعد المحدد لإنشاء اللجنة في نهاية العام الجاري واكتفى بصياغة «في أسرع وقت ممكن». وأشار إلى أن «المجموعة

قليل عجز اجتماعات «أستانا» الأخيرة عن إخراج حل لمعضلة «اللجنة الدستورية»، فرص تشكيلها قبل نهاية العام الجاري، أي في زمن المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا، وهو ما أتاح المجال أمام عتبة جديدة من الخلاف الدولي على الملف السوري، بانته بواردها بوضوح في التصريحات الأخيرة الصادرة عن مسؤولي وزارة الخارجية الأميركية. مفتاح هذه المرحلة الجديدة من الكباش، وفق ما تشير التطورات، سيكون رهن ما تحمله الأيام العشرة التي تفصلنا عن 14 كانون الأول موعد الإحاطة الجديدة التي يقدمها دي ميستورا أمام مجلس الأمن؛ وتحديدًا احتمالات التفاهم حول صيغة «بديلة» لتشكيل «اللجنة الدستورية» من عدمها. وتظهر التحركات الأميركية قناتي التفسيرات مختلفة، ما يسمح بإساءة استخدامها لمصالح شخصية، ولو تحت مبررات مختلفة».

وفي سياق الحديث عن المخاوف التي تطبيع المستقر، يذهب وزير الاتصالات السابق إلى أبعد من ذلك، فيرى أن عدم تطوير بيئة العمل الاقتصادي والاستثماري في سوريا من شأنه أن يجعل «اقتصادنا مفتعصا بالكامل من اقتصادات قد لا نريد التعامل معها أصلا، سواء كان استيرادا أو منافسة أو تهريبا».

«فشل التسوية السياسية».

خلك تشييع احد عناصر قوات سوريا الديموقراطية، في القامشلي احسن (أ ف ب)



«مجلس أمن إقليم كردستان»، لرئاسة حكومة «الإقليم». وقال المتحدث باسم الحزب، محمود محمد، في مؤتمر صحافي، إنه «تؤثر خلال الاجتماع، الذي عقده الحزب برئاسة مسعود بارزاني، تسمية كل من مسرور بارزاني مرشحا لرئاسة الإقليم عندما يتم تفعيل المنصب مجددا»، بعدما تم تعطيله لدى إعلان مسعود بارزاني نية عدم الترشح مجددا، ونقل دارا نور الدين، وزيراً للعدل،

هالة كوركيس (أقليات)، وزيرة للهجرة والمهجرين،

# 13 **الخبار** ■ العدد 4 كانون الأول 2018 العدد 3630 العالم

كانت إيجابياته، وبحسب ما ترى وزيرة الاقتصاد السابقة الدكتورة لمياء عاصي، فإن «الاعتماد على شركات من دول غير معادية لسوريا يعتبر هو العامل الأهم، وإن كانت شركات الدول الحليفة لها الأولوية، بالرغم من وجود نظرية تقول إن خلق مصالِح اقتصادية لدول معبنة، ولو كانت معادية حالياً، من شأنه أن يقوم بدور إيجابي مستقبلا، انطلاقا من أنه لا توجد ثوابت في السياسة». وتضيف لـ«الأخبار» إن «هذه النظرية مرفوضة شعبيا، برغم أساسها النظري واعتباراتها، بسبب أن مجموع الدول الحليفة والصديقة أو المحايدة كاف وكبير، ويمكن لهذه الشركات المنافسة في الكفاءة والكلفة وطريقة التمويل، وبما أنها حجر الزاوية لأي مشروع، فهي ستكون إما من إیرادات تلك المشاريع أو من الثروات الباطنية للدولة أو عن طريق التشاركية في بعض المشاريع، ولا سيما في حالة عدم الاقتراض، لأنه عادة ما يؤدي إلى فرض شروط قاسية اقتصاديا، وتتل من استقلال قرار الدولة».

إذا كانت سوريا سياسيا وشعبيا غير مستعدة لتطبيع اقتصادي مع دول ناصبتها العداة، أو التخلي عن مصالِحها الاقتصادية تحت أي ظرف، ومع أي دولة، فإن ذلك لا يلغي المخاوف من إمكانية حدوث أزمات هنا أو هناك، أو كما تقول عاصي: «إن مصدر خوف السوريين يخاتى من تنفيذ بعض مشاريع إعادة الإعمار من قبل شركات تتبع لدول قامت بالتمويل أو منح السهيلات اللوجستية للمليشيات الإرهابية»، وتشير إلى أنه «رغم مواقف بعض الدول العدائية، فإن الخوف أن تتمكن شركاتها من الدخول إلى السوق السورية بشكل غير مباشر أو الالتفاف على جنسية الشركات بطرق شتى، وذلك بالتعاون مع شركاء محليين، وخصوصا أن القرارات الاقتصادية غير استراتيجيّة وتفتقر إلى الصووح، قناتي التفسيرات مختلفة، ما يسمح بإساءة استخدامها لمصالح شخصية، ولو تحت مبررات مختلفة».

وفي سياق الحديث عن المخاوف التي تطبيع المستقر، يذهب وزير الاتصالات السابق إلى أبعد من ذلك، فيرى أن عدم تطوير بيئة العمل الاقتصادي والاستثماري في سوريا من شأنه أن يجعل «اقتصادنا مفتعصا بالكامل من اقتصادات قد لا نريد التعامل معها أصلا، سواء كان استيرادا أو منافسة أو تهريبا».

«فشل التسوية السياسية».



«مجلس أمن إقليم كردستان»، لرئاسة حكومة «الإقليم». وقال المتحدث باسم الحزب، محمود محمد، في مؤتمر صحافي، إنه «تؤثر خلال الاجتماع، الذي عقده الحزب برئاسة مسعود بارزاني، تسمية كل من مسرور بارزاني مرشحا لرئاسة الإقليم عندما يتم تفعيل المنصب مجددا»، بعدما تم تعطيله لدى إعلان مسعود بارزاني نية عدم الترشح مجددا، ونقل دارا نور الدين، وزيراً للعدل،

هالة كوركيس (أقليات)، وزيرة للهجرة والمهجرين،